

66 / 2015

66 / 2015

مشروع قانون

الواردات عدد
05 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2013 بين حكومة

الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية المبرم بتونس في 11 سبتمبر 2015 والملحق بهذا القانون.

اتفاق التعاون المالي المبرم بتاريخ 11 سبتمبر 2015

الواردات عدد
05 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2013

شرح أسباب

➤ أبرمت الحكومة التونسية والحكومة الألمانية في 11 سبتمبر 2015 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2013.

➤ جاء هذا الاتفاق تبعا للمفاوضات الحكومية التونسية الألمانية التي جرت في إطار الدورة التاسعة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 18 و 19 فيفري 2014 ببرلين.

➤ تلتزم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى هذا الاتفاق، بتمكين حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) Kreditanstalt für Wiederaufbau على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جمالية تقدر بـ **128 مليون أورو** موزعة بين قروض (121.5 مليون أورو) وهبات (6.5 مليون أورو).

➤ تمكن هذه التمويلات الحكومية التونسية من انجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات التصرف في المياه والطاقة لاسيما في المناطق الداخلية للبلاد. وتتمثل هذه المشاريع في ما يلي :

❖ مشروع التصرف المندمج في الموارد المائية في إطار تنمية المناطق الريفية - برنامج المياه (GIRE) (الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)

- يهدف البرنامج إلى دعم الحكومة التونسية في مجال المحافظة على الموارد المائية وإدارة الطلب على المياه وذلك في إطار مقارنة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مسألتي التنمية الريفية وتحسين ظروف عيش متساكني الأرياف.
- تبلغ التكاليف الاستثمارية الجمالية لهذا البرنامج 229 مليون أورو والذي سيتم تنفيذه على عدة سنوات بتمويل مشترك من قبل ميزانية الدولة والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KfW). وتتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمؤسسات الراجعة لها بالنظر تنفيذه.

- تم في إطار اتفاق التعاون المالي لسنة 2013 رصد قروض بقيمة 37.5 مليون أورو (قرض بـ 12.5 مليون أورو، 25 مليون أورو قروض مركبة Composites) وهبة بقيمة 1.5 مليون أورو لاستكمال تمويل المرحلة الأولى من هذا البرنامج والتي تشمل المشاريع التالية :
 - 1- التنمية الفلاحية والريفية حول البحيرات الجبلية : وهو مشروع نموذجي يغطي ولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد. وسيمكن من تحسين ظروف عيش المتساكنين حول البحيرات الجبلية من خلال الاستغلال الناجع للموارد المائية والتربة باعتماد مقاربة تشاركية.
 - 2- الترفيع في علو سد بوهرتمة : بهدف الزيادة في طاقة استيعابه بما سيمكن من التحكم في ظاهرة الفيضانات وبالخصوص حماية مدينة بوسالم، بالإضافة إلى تحسين نوعية مياه الشرب وتغطية النقص الحاصل في مياه الشرب والري بالمناطق الريفية لولاية جندوبة.
 - 3- برنامج الاقتصاد في الماء والتحكم بالطاقة على مستوى شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بهدف التقليل من نسبة المياه المتسربة من الشبكة ومن استهلاك الطاقة. ولم تتم بعد عملية تقييم هذا المشروع لتحديد كلفته والجهات التي سيثملها.

❖ " التصرف المتدمج في الموارد المائية (GIRE) - صندوق تأهيل منظومات المياه بالمناطق الريفية" (الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)

- تتمثل التمويلات الخاصة بهذا المشروع في :
 - قرض بمبلغ جملي يصل إلى 10 مليون أورو،
 - هبة بـ 2.5 مليون أورو.
- تمكن هذه التمويلات من إنشاء صندوق لتأهيل منظومات المياه بالمناطق الريفية من خلال توفير تمويلات إضافية لدعم مجهود الحكومة التونسية في تأهيل واستدامة منظومات تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ومنظومات الري في المناطق الداخلية للبلاد. وقد تم الاتفاق على تمويل مشاريع نموذجية في مرحلة أولى ستشمل ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين.
- ❖ "برنامج تحسين نوعية المياه الموزعة بالجنوب التونسي" (الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)
 - تتمثل التمويلات الخاصة بهذا المشروع في قرض بمبلغ جملي يصل إلى 40 مليون أورو سيتم تخصيصها لتمويل المرحلة الثانية من "البرنامج الوطني لتحسين نوعية المياه الموزعة بالجنوب التونسي" الذي انطلق منذ سنة 2007.
 - تهدف هذه المرحلة من المشروع إلى تحسين جودة المياه الموزعة بولايات توزر وسيدي بوزيد ومدنين وقفصة وقبلي من خلال تمويل إنشاء 6 محطات لتحلية المياه بهذه الولايات.

❖ " برنامج الطاقة الفلطاظونية المرتبطة بالشبكة " (الجهة المنتفعة وزارة الصناعة والطاقة
والمناجم)

- تتمثل التمويلات الخاصة بهذا المشروع في :
 - قروض مُنقلة بقيمة 34 مليون أورو ،
 - مساهمات مالية في شكل هبة بقيمة 2.5 مليون أورو لتمويل الدراسات والتدابير المرافقة (Mesures d'accompagnement) لتنفيذ ومتابعة هذا المشروع.
- يهدف هذا البرنامج إلى دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية باعتماد الطاقة الشمسية وربطها بالشبكة قصد المساهمة في تغطية الطلب على الطاقة الكهربائية لاسيما في أوقات الذروة.

➤ تُضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال المبالغ المذكورة في هذا الاتفاق وطرق منحها وكذلك الإجراءات التي ستطبق عند إبرام الصفقات ضمن عقود يتم إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) والمنقعين بالقروض والمساهمات المالية، باعتبار أن هذه العقود تخضع إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

➤ يتم التفاوض بين الجانبين في شأن هذه العقود ويتم على ضوء نتائج المفاوضات تحديد شروط عقود القروض (آلية القرض، مدة التسديد، فترة الإمهال) وإجراءات استعمالها بشكل يحفظ سيادة الدولة التونسية ومصالحها.

➤ لا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقا إطاريا لكل المشاريع المبينة أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلص من مدة إنجازها.

➤ تعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) من كل الضرائب والأداءات العمومية المستوجبة بالجمهورية التونسية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.